### في استطلاع للرأي اجراه مركز "اوراد" بالضفة وغزة

# الأغلبية تعارض القانون الذي يعطي الشرعية للقتل على خلفية (الشرف)

## تأييد واسع لتعديل قوانين العائلة والاحوال الشخصية وتراجع في نسبة دعم المرأة سياسيا

رام الله - الحياة الجديدة- **منتصر حمدان**- كشفت نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني، عن غالبية تعارض القانون الذي يعطي الشرعية للقتل على خلفية (الشرف).

وحسب نتائج الاستطلاع الذي اجراه مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) بإجراء استطلاع متخصص للرأي العام حول وضعية المرأة الفلسطينية وعلاقات النوع الاجتماعي وذلك ما بين ٢ –٥ شباط ٢٠٠٨، فان ٨٠٪ من المستطلعين يرون بأن النساء مضطهدات (بشكل كبير أو إلى حد ما) في المجتمع المحلي، وان ٨٠٪ من المستطلعين يعتقدون بأن الأوضاع الاقتصادية تشكل عاملا مهما في التأثير على حقوق المرأة، كما يعتقد ٧٩٪ بأن العنف ضد المرأة يقف عقبة في طريق الحصول على حقوقها، في حين يعتبر ٧٠٪ من المستطلعين بأن الآثار النفسية الناجمة عن ممارسات الاحتلال هي عامل مهم ويؤثر على وضعية النساء الفلسطينيات، كما يعتقد ٧٦٪، بأن المشاكل الداخلية وخاصة الصراعات الفصائلية تؤثر سلباً على وضعية النساء. واشتمل الاستطلاع على عينة عشوائية، بلغت ٢٤٠٠ في جميع محافظات الضفة وقطاع غزة. وينظر المركز الى نتائج هذا الاستطلاع على انها في غاية الأهمية لفهم العوامل المختلفة الداخلية والخارجية التي تؤثر على مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم فهم متعمق لطبيعة العلاقة بين النساء والرجال في المجتمع بالتركيز على وضعية حقوق المرأة بشكل عام. واعتبرت الباحثة ريم غطاس بأن نتائج البحث تفيد بضرورة تعزيز دور المؤسسات النسوية والحقوقية التي تستهدف تمكين النساء، وتضيف غطاس بأن النتائج قد جاءت سلبية إلى حد كبير بالنسبة لتقييم الدور الجماهيري للمؤسسات النسوية، فحسب النتائج فإن غالبية من النساء والرجال لم يستفيدوا من خدمات هذه المؤسسات، وبرغم ذلك فإن التقييم لدور هذه المؤسسات في تنمية المجتمع بقي في إطار من الايجابية، وخاصة أولئك الذين سبق لهم الاحتكاك المباشر أو غير المباشر بخدماتهم وبرامجهم.

ويفيد د. نادر سعيد، المديرالعام لأوراد، بأن نتائج هذا البحث جاءت غير متوقعة إلى حد كبير، فمن ناحية ارتفعت نسبة تأييد حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بالعقد السابق، ولكن من ناحية أخرى فقد انخفضت، وبشكل ملحوظ، نسبة التأييد لحقوق المرأة السياسية، وذلك على خلاف معطيات سابقة. ويفسر د. سعيد بأن هذه النتائج تعود إلى الشعورالعام بالاحباط من السياسة والأحزاب ويعتبر أن أهم النتائج في هذا الاستطلاع هي تلك المتعلقة بالتأييد الواسع لعملية تعديل القوانين، وخصوصا قانون الأسرة وقانون العقوبات اللذين يميزان بشكل واضح ضد المرأة. ويرى ٨٠٪ من المستطلعين بأن النساء مضطهدات (بشكل كبير أو إلى حد ما). وبالمقابل، يصرح ٤٢٪ بأن الرجال مضطهدون (بشكل كبير أوإلى حد ما). ويعتبر ١٨٪ من المستطلعين بأن العلاقات بين الرجال والنساء في مجتمعاتهم المحلية مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، بينما يعتقد ٤٧٪ بأن هذه العلاقات مبنية على أساس توزيع الادوار بين الرجال والنساء، وفي المقابل، يصرح ٣٠٪ من المستطلعين بأن العلاقة بين الرجال والنساء مبنية على أساس التمييز وهضم حقوق النساء.

ويعتقد ٨٠٪ من المستطلعين بأن الأوضاع الاقتصادية تشكل عاملا مهما في التأثير على حقوق المرأة، كما يعتقد ٧٩٪ بأن العنف ضد المرأة يقف عقبة في طريق الحصول على حقوقها.

وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر ٧٠٪ من المستطلعين بأن الآثار النفسية الناجمة عن ممارسات الاحتلال هي عامل مهم ويؤثر على وضعية النساء الفلسطينيات.

ويعتقد ٧٦٪، بأن المشاكل الداخلية وخاصة الصراعات الفصائلية تؤثر سلباً على وضعية النساء.

ووفقا لاستطلاع الرأي فان غالبية المستطلعين (٧٧٪) يرفضون أن يكون للزوج الحق في ضرب زوجته إذا رأى ذلك مناسباً، وفي المقابل يؤيد ٢٢٪ من المستطلعين حق الرجل في ضرب زوجته اذا رأى ذلك مناسباً. أما إذا كان للزوجة الحق في ضرب زوجها فهذه مسألة أخرى، فقد أيد أقل من ٤٪ حق الزوجة في ضرب زوجها إذا اعتقدت أن ذلك مناسباً، في المقابل رفض ٩٦٪ مثل هذه المقولة.

وتظهر نتائج هذا الاستطلاع انخفاضاً في تأييد مشاركة النساء السياسية. ففي الفترة مابين ١٩٩٦ و٢٠٠٦ وصلت نسبة الاستعداد لانتخاب امرأة في البرلمان الى حوالي ٧٢٪، أما الاستطلاع الحالي فيظهر انخفاضاً بنسبة الاستعداد تصل إلى نحو ٢٠ نقطة، لقد عبر ٥٣٪ من المستطلعين بأنهم مستعدون لانتخاب مرشحة للبرلمان، في حين أن ثلث المستطلعين غير مستعدين لانتخاب امرأة، كما صرح ٢٢٪ من المستطلعين بأنهم قد انتخبوا امرأة في محافظاتهم في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، وتشكل هذه النسبة حوالي ٣٠٪ ممن صوتوا فعلياً في الانتخابات، وإن نسبة التأييد لتولي المرأة المؤهلة لمنصب الرئاسة لا تتعدى ٢٤٪ بين المستطلعين، فيما يعارض ٦٠٪ تولي امرأة منصب الرئاسة.

أما فيما يخص منصب رئاسة الوزراء، فقد أيد ٣٦٪ من المستطلعين تولي امرأة لهذا المنصب، فيما عارض ذلك ٦٠٪، وقد أيد حوالي ٤٩٪ تولي امرأة مؤهلة لمنصب رئيس حزب، فيما عارض ذلك ٤٨٪، في حين تؤيد الأغلبية (٥٣٪) تولي امرأة مؤهلة لمنصب رئاسة البلدية، فيما يعارض ذلك ٤٤٪. كما تؤيد الأغلبية (٥٧٪) تولي امرأة مؤهلة لمنصب وزاري، فيما يعارض ذلك ٤٠٪. وتؤيد الأغلبية (٦٦٪) تولي امرأة مؤهلة لمنصب رئاسة نقابة، فيما يعارض ذلك ٤٤٪.

وقد تم سؤال المستطلعين سؤالاً جوهرياً يحدد من خلاله مدى عمق التمييز بين الرجل والمرأة، وينص السؤال على مايلي: (في حال ترشح رجل وامرأة بنفس الكفاءة لمنصب وزراي مهم، وكان لا بد أن تختار بينهما فأيهما تفضل؟)، وأظهرت البيانات أن الأغلبية الساحقة (٧٣٪) تختار الرجل، فيما يختار ١٨٪ المرأة. أما فيما يخص دور النساء العضوات في المجالس المحلية فقد قيم ٤٨٪ من المستطلعين أداءهن بالجيد أو المتوسط، في المقابل قيم ٧١٪ من المستطلعين أداء الرجال الأعضاء بالمثل، في حين تؤيد الغالبية من المستطلعين (٦٩٪) وجود كوتا نسوية في قانون الانتخابات، مقابل ٢٧٪ يعارضونها. ومن بين المؤيدين للكوتا، صرح ٤٨٪ عن تأييدهم لنسبة ٣٠٪ أو أكثر، وأيد حوالي ٢٧٪ بنسبة ٢٠٪، بينما أيد (٢٦٪) لنسبة ١٠٪ ككوتا للنساء.

### الإصلاح القانوني:

لقد قامت العديد من المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق الانسان بمبادرات لتغيير القانون الفلسطيني الحالي، وخاصة قانون العائلة وقانون العقوبات. وقد أتت نتائج الاستطلاع لتدعم وتؤكد ضرورة إحداث هذه التغييرات في القوانين وإصلاحها.، ويظهر هذا الاستطلاع بأن ٤٥٪ من المستطلعين يعتقدون أن القوانين الحالية غير منصفة للمرأة، في مقابل ٣٨٪ يعتقدون بأنها منصفة، في حال وجود قوانين تحمي المرأة، يعتقد ٤٠٪ من المستطلعين بأنها غير مطبقة، فيما يعتقد ٤٠٪ بأنه يتم تطبيقها. ويعتقد ٧٧٪ من المستطلعين بضرورة تفعيل القوانين الحالية بما يضمن حماية المرأة من العنف الأسري، وقد صرح ١٧٪ فقط بأنه ليس هناك ضرورة لذلك، بالإضافة إلى ذلك، أيد ٨٦٪ تعديل قانون العقوبات ليحتوي على بنود تحمي المرأة. كما تؤيد الأغلبية (٧٤٪) تعديل القانون الحالي الذي يعطي الرجل (العذر المحل للقتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة) بحيث يتضمن القانون الجديد بنوداً تمنع الرجال من أخذ القانون بأيديهم. وتؤيد الغالبية الساحقة (٨٩٪) تعديل القانون الذي يسمح بالطلاق التعسفي، وتطالب بتعديل القانون بحيث تضمن أن يقع الطلاق أمام القاضي في المحاكم الرسمية، كما يؤيد ٢٣٪ فقط من المستطلعين بقاء القانون الذي يسمح بتعدد الزوجات كما هو، فيما تؤيد الغالبية تعديل القانون بحيث يكون الزواج "مشروطاً". هذا، ويؤيد (٥٦٪) تعديل القانون بحيث يتم تقديم أسباب شرعية للزواج الجديد يقبلها أمام القاضي الشرعي. كما يصرح ١٢٪ بأن التعديل يجب أن يشمل بنداً بضرورة تعريف الزوجة الأولى بالزواج الجديد مسبقاً. فيما صرح ٧٪ من المستطلعين بضرورة منع تعدد الزوجات بشكل كلي. وصرح ٢٨٪ بأن قانون الميراث ليس مطبقاً، أي أن النساء لا يحصلن على حقهن في الميراث حسب القانون. ويعتقد ٤١٪ بأن قانون الميراث يطبق جزئياً، فيما يصرح ٣٠٪ فقط بأن القانون مطبق فعلياً. كما اشارت النتائج الى ان هناك أكثر من ٩٢٪ من المستطلعين يناشدون الجهات المنفذة للقانون بتطبيق قانون الميراث لضمان حصول المرأة على حصتها، وفي ذات الوقت، يؤيد ٧٩٪ من المستطلعين بقاء قانون الميراث كما هو حيث تحصل المرأة على نصف حصة الرجل. هذا، ويؤيد ١٠٪ قانوناً يضمن التساوي في الميراث بين النساء والرجال، وهناك ٨٪ يفضلون قانوناً يعطي الرجال والنساء ميراثهم حسب احتياجاتهم.